

بعد الوقوف على واقعة الاعتقال العنيف لزميلتنا سنية الدهماني، عضو نقابة المحامين التونسيين، في دار المحامي يوم السبت 11 مايو/أيار 2024، من قبل أشخاص مقتعين قاموا باقتحام المقر والاعتداء على المحامين والصحفيين الحاضرين

وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن فرع تونس للهيئة الوطنية للمحامين بتونس، الذي اجتمع في جلسة طارئة يوم 11 مايو/أيار ودعا إلى إضراب عام

إن الموقعين أدناه :

وإذ يذكرون بأن تونس صادقت في 18 آذار/مارس 1969 على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1968، والذي يحمي على وجه الخصوص الحق في الحياة والحرية والأمن وحرية الفكر والوجدان والدين وحظر الاعتقال التعسفي والحق في المحاكمة العادلة .

كما يذكرون بأنه في 23 أيلول/سبتمبر 1988، صادقت تونس أيضاً على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 1987 وبروتوكولها الاختياري، في 29 حزيران/يونيو 2011، الذي اعتمد في عام 2002

ينددون بالعنف اللفظي والجسدي المرتكب ضد المحامين والصحفيين التونسيين بهدف ترهيبهم وإسكاتهم يدينون الاعتقال العنيف الذي تعرضت له محامية وكاتبة عمود صحفي، بعد أن أدلت بتعليقات على شاشة التلفزيون حول الوضع في البلاد وضد التمييز العنصري ، حيث تم استدعاؤها للمثول أمام المحاكم في غير عنوانها ولجأت إلى ، دار المحامي، حيث تم اعتقالها بعنف .

يعتبرون أن اقتحام مقر الهيئة الوطنية للمحامين عنوة هو اعتداء غير مسبوق ومثير للقلق على هذا المكان، ملاذ حقوق الدفاع وحرية التعبير، حيث يلتقي المحامون المدافعون عن سيادة القانون وآخر المعامل ضد التعسف

يعبرون عن تضامنهم ضد هذه الممارسات، ويطالبون بالإفراج الفوري عن زميلتنا سنية الدهماني ووضع حد لكافة أشكال القمع ضد المحامين والصحفيين التونسيين وكافة المدافعين عن الحريات

يدعمون محامي فرع تونس العاصمة بالهيئة الوطنية للمحامين التونسيين وكافة الزملاء الآخرين الذين تم إعاقتهم في ممارسة مهنتهم

ايدعون إلى تجمع للمحامين بزي المهنة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أمام السفارة التونسية، 25 شارع باربيه دي جوي، الدائرة السابعة بباريس، للدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، يوم الجمعة 17 مايو/أيار الساعة 12:30 ظهراً

Paris le 12 mai 2024,

